

## جهود حكومية لإنجاح الانتخابات العراقية واستعدادات حزبية مبكرة لجني ثمارها

### تحسين الانتخابات من الفشل إجرائياً دون ضمان تحقيق التغيير من خلالها



الانتخابات العراقية تجدد دوري للخبيرات

العديد من الأحزاب ترى أن شهر أكتوبر من العام القادم هو موعد مثالي لإجراء الاقتراع العام. وتنتشر العديد من الأحزاب الشيعة الاحتجاج غير المسبوقة التي انطلقت في الشهر نفسه من سنة 2019 وكانت سببا في سقوط حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي وإقرار إجراء انتخابات مبكرة لإعادة تشكيل السلطين التشريعية والتنفيذية المهتمتين من قبل الشارع بالفساد والفشل في إدارة شؤون الدولة وبالمسؤولية عما آلت إليه أوضاع البلاد من سوء بالغ على مختلف الصعد.

**حاجة الأحزاب الشيعة للمزيد من الوقت لتنظيم صفوفها بعد ما تعرضت له من ضغوط شعبية خلال الانتفاضة الأخيرة**

وجاءت أحداث الناصرية كأول مؤشر على شراسة المعركة التي ستخاض على السلطة عبر الانتخابات المبكرة من قبل أحزاب وتيارات سياسية لا توفر أي وسيلة لنيل حصتها من السلطة ومغانمها، وأيضاً للتحالف على مكاسب سابقة خصوصاً بالنسبة للقوى الرئيسية التي قادت البلاد منذ أكثر من سبعة عشر عاماً.

ويروّج للانتخابات القادمة في العراق باعتبارها مناسبة للتغيير ووسيلة لإيجاد سلطة جديدة مستجيبة لرغبات الشارع في الإصلاح، لكن الكثير من العراقيين يشككون في إمكانيتها أكثر من معتبرين أن الأحزاب ستعيد تنوير نفسها من خلال صناديق الاقتراع وإنّ عن طريق وجود جديد، وأنّ تلك القوى لن تتنازل عن السلطة مهما كلفها الأمر.

العديد من الأحزاب ترى أن شهر أكتوبر من العام القادم هو موعد مثالي لإجراء الاقتراع العام. وتنتشر العديد من الأحزاب الشيعة الاحتجاج غير المسبوقة التي انطلقت في الشهر نفسه من سنة 2019 وكانت سببا في سقوط حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي وإقرار إجراء انتخابات مبكرة لإعادة تشكيل السلطين التشريعية والتنفيذية المهتمتين من قبل الشارع بالفساد والفشل في إدارة شؤون الدولة وبالمسؤولية عما آلت إليه أوضاع البلاد من سوء بالغ على مختلف الصعد.

وتتعلق الأمر بها، مشدداً على "أهمية إقرار مجلس النواب قانون تمويل الانتخابات لأجل إتاحة الوقت الكافي أمام المفوضية لإتصاف الجوانب الفنية والتنفيذية وإنجاحها". وأكد الكاظمي "أهمية أن توافق الإجراءات المرافقة للعملية الانتخابية القانون لتأمين نجاحها وللحفاظ على نزاهتها ولأجل أن تكون العملية الانتخابية القادمة معبراً حقيقياً عن إرادة الشعب العراقي واختياراته". وخلال اجتماع مجلس الوزراء الثلاثاء أكد الكاظمي "إصرار الحكومة وحرصها على المضي قدماً لإقامة الانتخابات في موعدها وضمن نجاحها"، موجهاً "الوزارات كافة بتذليل كل العقبات أمام احتجاجات مفوضية الانتخابات وتجنبيها البيروقراطية والروتين ودعم جهدها لإنجاح عملها".

وتقول مصادر سياسية رفيعة لـ"العرب" إن "الموعد الذي حدده الكاظمي، وهو السادس من يونيو 2021 ليس واقعياً، لأن العراقيين لن يخرجوا إلى الانتخابات في درجات حرارة تقارب الـ50 مئوية".

وتضيف المصادر أن الأيام الماضية شهدت العديد من اللقاءات بين ممثلي الأحزاب الشيعة البارزة لحسم الجدول بشأن موعد الانتخابات، موضحة أن

الكاظمي الكاظمي تتسارع لتحسين الانتخابات النيابية المبكرة من إمكانية الإلغاء أو التأجيل، ولتوفير مستلزمات نجاحها إجرائياً، لكن ما لا يستطع الكاظمي ضمانه هو نجاح تلك الانتخابات في تحقيق هدفها الذي أقرت من أجله والمتمثل في إحداث التغيير المطلوب جماهيرياً وفتح عهد جديد من الإصلاح وإخراج العراق من أوضاعه السيئة. ذلك أن الظروف التي أوصلت الطبقة السياسية الفاسدة إلى سدّة الحكم، رغم الرفض الشعبي لها، ما تزال قائمة ومهيأة لإعادتها إليها من خلال انتخابات يونيو المقبل.

بغداد - كشفت مصادر سياسية في العاصمة العراقية بغداد عن توصل القوى الشعبية والكردية والسنية الرئيسية إلى اتفاق غير معلن ينص على التزام جميع الأطراف بإجراء الانتخابات المبكرة العام القادم، مع إمكانية إرجائها بضعة أشهر عن الموعد المقرّر.

وكان رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي أعلن في يوليو الماضي أن الانتخابات المبكرة التي طالب بها المحتجون طيلة شهور سجنه في السادس من يونيو 2021. لكن موعد الانتخابات الذي حدده الكاظمي بقي محاطاً بحالة من عدم اليقين بسبب ضبابية الوضع السياسي وعدم قدرة الأحزاب على بناء تصورات واضحة عن مستقبلها في حال اجري الاقتراع في الموعد الذي حدده رئيس الحكومة. وشهدت الأسابيع القليلة الماضية العديد من التطورات التي ساعدت الأحزاب السياسية على حسم أمرها، وفي مقدمتها تفكيك مخيم اعتصام المحتجين في وسط بغداد، والاشتباك العلني بين أنصار الزعيم الشيعي مقتدى الصدر والمختطفين في مدينة الناصرية جنوبي العراق.

وبلغت هذه التطورات ذروتها عندما تخلى الصدر عن دعوته السابقة إلى تجاوز الطائفية وإرساء منظومة سياسية عابرة للطوائف، حيث دعا الأحزاب الشيعة حصراً إلى تنسيق مواقفها على المستوى المهني قبيل الانتخابات.

وتظهر العديد من المؤشرات أن الأحزاب الشيعة على الأقل أيقنت أن الانتخابات ستجرى العام القادم، ولكن ليس في الموعد الذي يريده الكاظمي على وجه الخصوص.

وكفّ رئيس الوزراء خلال الأيام الماضية من حراكه المتعلق بالانتخابات، محفزاً المؤشرات السياسية بشأن ثبوت إجرائها في غضون أشهر، حيث زار الإثنين مقر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات واطلع على "مجريات الاستعدادات التي اتخذتها لتأمين إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر في السادس من يونيو القادم".

كما تابع "مجريات جهود المفوضية في السعي لتذليل كل المعوقات التي قد تواجه العملية الانتخابية، ووجه الأجهزة الحكومية المعنية بتذليل هذه العقبات قدر

## الإمارات تسهّل إجراءات دخول الإسرائيليين

أبوظبي - أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة، الخميس، عن تفعيل تأشيرات السياحة للإسرائيليين إلى حين استكمال الإجراءات المتعلقة بالإعفاء المتبادل من تأشيرات الدخول بين البلدين والذي تمّ الاتفاق عليه مؤخراً.

ويأتي ذلك بينما تشطت بسرعة حركة السفر جواً بين الدولتين من خلال تنظيم رحلات تجارية منتظمة في الاتجاهين. وقالت وكالة الأنباء الإمارات الرسمية "وام"، إن وزارة الخارجية قامت بتفعيل التأشيرات السياحية عبر شركات الطيران ومكاتب السفر والسياحة، لخدمة جوازات السفر الإسرائيلية.

وأضافت الوكالة أن ذلك يأتي "لحين استكمال الإجراءات الدستورية للمصادقة على اتفاقية الإعفاء المتبادل من متطلبات تأشيرات الدخول بين الدولتين". وذكرت أن خطوة الخارجية الإماراتية جاءت "في إطار التعاون القائم

بين الإمارات وإسرائيل عقب توقيع اتفاق السلام". ومطلع نوفمبر الماضي صادق مجلس الوزراء الإماراتي على اتفاقية مع إسرائيل بشأن الإعفاء المتبادل لمواطني البلدين من متطلبات تأشيرة الدخول.

وبفعل تلك الاتفاقية أصبحت الإمارات أول دولة عربية يستثنى مواطنوها من الخضوع لنظام تأشيرات الدخول إلى إسرائيل.

ومنذ إعلان تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات، تم توقيع العشرات من الاتفاقيات بين شركات من الجانبين، حيث تلوح فرص كبيرة ومتنوعة للتعاون بين الطرفين شاملة للعديد من المجالات والقطاعات، بدءاً من قطاع النقل والتجارة والسياحة، إلى القطاع العلمي والتعليمي، حيث تلمح الإمارات إلى الاستفادة من أبرز التجارب العالمية في المجالين.

## سلطنة عمان تخلد بداية عهد السلطان هيثم بن طارق بطابع بريدي تذكاري

مسقط - أعلن الرئيس التنفيذي لبريد سلطنة عمان عبدالملك بن عبدالكريم البلوشي، الخميس، عن إطلاق أول طابع بريدي تذكاري يحمل صورة السلطان هيثم بن طارق.

وتتطوي الخطوة الرمزية على تكريم السلطان الجديد الذي خلف السلطان قابوس بن سعيد على رأس الدولة، وأمن انتقالاً سلساً للسلطة في كنف الهدوء التام، وبادر منذ توليه زمام الحكم بوضع بصمته وذلك بإقراره جملة من الإصلاحات طالت الجوانب الاقتصادية والهيكلة الإدارية للدولة بعد أن كان السلطان الراحل قد طبعها بطابعه خلال فترة حكمه الطويلة التي امتدت على مدى ما يقارب الخمسة عقود.

وتنقلت وكالة الأنباء العمانية، الخميس، عن البلوشي قوله إن الطابع التذكاري يشكل رمزاً للأجيال القادمة ويخلد بداية عهد تولى السلطان هيثم مقاليد الحكم وقيادة دفة الوطن نحو المزيد من المكاسب الوطنية. وأشار إلى تدشين طابع بريدي آخر احتفالاً بالعيد الوطني الخمسين للنهضة تخليداً لما حققته السلطنة من نقلة نوعية شهدت تطوراً وازدهاراً ونمواً على كافة الأصعدة.

ومن جهته أكد جمال بن حسن الموسوي أمين عام المتحف الوطني العماني توجّه المتحف لإبراز الأبعاد الحضارية لعُمان، ووضع البرامج الناقلة لفكر الإنسان من الثقافة المتنوعة والتعاون الداخلي والخارجي.

وقال الموسوي "تحققت اليوم بتدشين أول طابع بريدي يحمل صورة السلطان هيثم، وتدشين طابع العيد الوطني الخمسين الجيد"، مشيراً إلى أن المتحف الوطني يضم مجموعة من الطوابع التاريخية المميزة التي توثق مسيرة الخدمات البريدية في عُمان من القرن 19 وحتى اليوم.

ووفق الوكالة قام بلعرب بن هيثم، راعي حفل التدشين، بالتوقيع على غلاف طابعي البريد وتدشين النسخة المبكرة من الطابعين.

**حالة من الثقة في تجاوز الأزمة المالية تسود عمان بفعل مرونة الدولة في مواجعتها وحماية المجتمع من تبعاتها**

وانصبت الإصلاحات بشكل رئيسي على تلميع الجهاز الحكومي والإداري من حالة النقل والتكسب التي طبعتهما في فترات سابقة نتيجة نوع من توافر المسؤولين على شخص السلطان قابوس الذي اتبع نهجاً يقوم على مركزية أغلب السلطات وتجميعها في يده.

ويصف متابعون للشأن العماني إصلاحات السلطان هيثم بأنها عملية تغيير هادئة تراعي ضرورات التطوير والتحديث، مع تأمين تواصل التجربة والبناء على منجزاتها السابقة.

لكن بداية حكم السلطان هيثم صادفت وجود أزمة مالية واقتصادية وصحية مركبة أوجدها التراجع الكبير في أسعار النفط وجائحة كورونا التي



بصمة مختلفة وطابع جديد

## غضب شعبي يدهم كردستان العراق بسبب أزمة الرواتب

ومن بين عدد سكان العراق البالغ نحو 39 مليون نسمة، يقدر عدد سكان إقليم كردستان بـ5 ملايين نسمة، منهم 1.2 مليون يتقاضون رواتب من الدولة تبلغ نحو 700 مليون دولار شهرياً. ويتقاسم سكان الإقليم مع سائر سكان العراق الأوضاع الاجتماعية السيئة وتردي الخدمات، كنتيجة لفشل السياسيين وفسادهم.

وتشكك المصادر العراقية في عدد موظفي الإقليم الذين تتطلب حكومة كردستان من حكومة بغداد دفع رواتبهم، إذ تقول تلك المصادر إن الأرقام تضخم لإيجاد فارق يذهب في جيوب المسؤولين، مؤكدة وجود الآلاف من الأسماء الوهمية على كشوف الرواتب.

ساحة السراي وسط السلبيمانية ما أجبرهم على التفرّق في الشوارع والأزقة المحيطة بالساحة. وتكابد حكومة إقليم كردستان لصفوف رواتب الموظفين منذ أن أوقفت الحكومة الاتحادية صرفها في أبريل الماضي بسبب خلافات مع أربيل على إدارة الشؤون النفطية وتوزيع إيراداتها وإيرادات المعابر الحدودية.

وتزامن قطع الرواتب مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما فاقم الأزمة المالية في الإقليم. وتتواصل الاحتجاجات بالرغم من أن حكومة الإقليم أعلنت، في بيان الأربعاء، أنها ستبدأ من الخميس صرف الرواتب المتأخرة.

السلبيمانية (العراق) - تلوح في مناطق إقليم كردستان العراق ملامح فورة غضب جماهيري جزاء سوء الأوضاع الاجتماعية وتراكم المصاعب الاجتماعية في ظل عجز سلطات الإقليم عن دفع رواتب العمال والموظفين، والتي تمثل وقوداً رئيسياً للدورة الاقتصادية في تلك المناطق.

وفرقت قوات مكافحة الشغب، الخميس، بالقوة مئات المحتجين على تأخر صرف رواتبهم في السلبيمانية ثاني أكبر مراكز الإقليم بعد عاصمته أربيل.

وقال شهود عيان لوكالة الأناضول إن قوات مكافحة الشغب أطلقت الغازات المسيلة للدموع على المتظاهرين في